

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٨ رمضان سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ١ شباط سنة ١٩٦٤ م . العدد ١٧٣٨

الفهرس

صفحة

٩٥

اتفاقيات

١١١

قرار رقم ( ٤ ) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

١١٢

مجلس النواب

١١٢

علان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور



هكذا من الله على



صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على الاتفاقيات التالية المعقودة بين الحكومة ومنظمة الائتماء الدولية . -

١ - اتفاقية القرض الائتمائي .

٢ - اتفاقية مشروع الاقراض الزراعي .

٣ - الكتب الملحقه بالاتفاقيتين اعلاه

كما صدرت الارادة الملكية بالموافقة على التعديلات المطلوب ادخالها على الاتفاقيتين والكتب الملحقه بهما ،  
بشكلها التالي : -

## اتفاقية القرض الائتمائي

رقم (٤٤)

(مشروع الاقراض الزراعي)

معقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة الائتماء الدولية

في اليوم الثاني عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٦٣

٥٥-٥٥

## اتفاقية قرض ائتمائي

عقدت هذه الاتفاقية في اليوم الثاني عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٦٣ بين المملكة الاردنية الهاشمية  
( ويشار اليها فيما يلي بالقرض ) ، وبين منظمة الائتماء الدولية ( ويشار اليها فيما يلي بالمنظمة ) .

بما ان المقرض ومؤسسة الاقراض الزراعي ، وهي مؤسسة تابعة للمقرض ( ويشار اليها فيما يلي بالمؤسسة ) قد  
طلبت من المنظمة مساعدتها في تمويل مشروع اقراض الائتماء الزراعي .

وبما ان المقرض سيتخذ التدابير لاصدار قروض زراعية ( قصيرة الاجل ) ، للمزارعين وتقديم المعونة الفنية  
لهم حيث تقضي الضرورة .

وبما ان المؤسسة ستعمل ، بمساعدة المقرض ، على تنفيذ مشروع يهدف اعطاء قروض متوسطة وطويلة الاجل  
للائتماء الزراعي ، وان المقرض ، كجزء من هذه المساعدة ، سيضع تحت تصرف المؤسسة حصيلة القرض المنصوص  
عنه في هذه الاتفاقية .

وبما ان المؤسسة ستدعم مشروع الاقراض الذي تنتجه للائتماء الزراعي بتدقيق طلبات الاقراض واعطاء القروض  
في الاحوال الملائمة ، لزيادة الانتاج الزراعي ، ومراقبة هذه القروض والاشراف على وجوه انفاقها ، ومراقبة طرق  
الحصول على المواد والمعدات والاجهزة التي تشتري بتلك القروض .

وبما ان المؤسسة في حاجة لاموال اضافية لتمكين من التوسع في مشروع الاقراض الذي تنتجه .

وبما ان المقرض قد مد المؤسسة بمجزء وافر من الاموال الضرورية لاجلها .

وبما ان المنظمة راغبة في اعطاء قرض ائتمائي حسب الاحكام والشروط المنصوص عنها في هذه الاتفاقية وفي  
اتفاقية المشروع المعقودة بنفس هذا التاريخ بين المؤسسة والمنظمة :

لذلك تم الاتفاق بين القرضاء على ما يلي : -

## الفصل الاول

تعريف اصطلاحات وردت في نظام الاقراض الخاص بالمنظمة

المادة ١/١ يقبل القراء الموقعون على هذه الاتفاقية بجميع نصوص واحكام « نظام المنظمة للاقراض الائتمائي رقم ١ »  
الصادر في اليوم الاول من شهر حزيران سنة ١٩٦١ بنفس المفعول والاعتبار كأن تلك النصوص  
والاحكام قد ادرجت بكاملها في هذه الاتفاقية .

( ويشار فيما يلي الى نظام المنظمة للاقراض الائتمائي رقم ١ ، على الوجه الذي عدل فيه ، بالنظام )

( أ ) تحذف الفقرة ( ١ ) من المادة ٣ ويستعاض عنها بالفقرة الجديدة التالية : -

المادة ١/٣ العملة التي تدفع بموجب تكاليف القروض وكيفية سحب القرض .

( أ ) تدفع اثمان السلع التي تحول من حصيلة القرض بعملة البلاد التي تشتري منها تلك السلع ، الا اذا

تم الاتفاق بين المقرض والمنظمة على خلاف ذلك .

( ب ) تسحب حصيلة القرض من حساب القرض : -

١ - لحساب المصروفات ، بالعملة والعملات التي تختارها المنظمة ، من حين لآخر ، ضمن  
الحد المعقول لدفع اثمان سلع منتجة في بلاد المقرض ( بما في ذلك الخدمات المقدمة في

تلك البلاد ) .

٢ - في جميع الحالات الاخرى .

يكون السحب بالعملة التي تم ، او يتم ، بموجبها دفع اثمان السلع الممولة من حصيلة القرض :

( ج ) يجوز للمقرض والمنظمة ان يتفقا ، من وقت لآخر ، على اية عمله اخرى يتم بموجبها السحب .

( د ) تضاف فقرة جديدة الى المادة الثالثة بعد الفقرة ( ٣ ) كفقرة ( ٤ ) من المادة المذكورة بالنص التالي :

المادة ٤/٣ شراء عملة السحب بعملة اخرى

اذا تم السحب باية عملة اشترتها المنظمة بعملة اخرى نتيجة لذلك السحب فان ذلك الجزء الذي تم  
سحبه من حصيلة القرض بتلك الصورة يعتبر انه سحب من حصيلة القرض بتلك العملة الاخرى ، ايفاء  
بالغايات المقصودة من الفقرة ( ٣ ) من المادة ٣ .

( ج ) يعاد ترقيم الفقرة ( ٤ ) من المادة ٣ بحيث تصبح فقرة ( ٥ )

( د ) تعدل الفقرة ( ٢ ) من المادة ٦ ، باضافة عبارة « او اتفاقية المشروع » بعد عبارة « اتفاقية  
القرض الائتمائي » .

( هـ ) ايفاء الغايات المقصودة من هذه الاتفاقية تشمل لفظة « السلع » المعرفة في الفقرة ( ١٠ ) من المادة

١/٩ حقوق الارتفاق او حقوق المرور لمشاريع الري الممولة من القرض .

المادة ٢١ - يكون لعبارة « اتفاقية المشروع » حيزاً وردت في هذه الاتفاقية ، او في النظام ، المغنى المخصص لها  
اذناه ، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .



تعني عبارة « اتفاقية المشروع » اتفاقية المشروع الموقعة بنفس هذا التاريخ والمعقودة بين المؤسسة والمنظمة وتشمل ايضا اية تعديلات تجري فيها بالاتفاق بين المقرض والمؤسسة والمنظمة .

### الفصل الثاني

المادة ١/٢ توافق المنظمة على ان تقدم للمقرض قرضا اتمائيا ، بعملة مختلفة ، يساوي ثلاثة ملايين دولار (٣.٠٠٠.٠٠٠) وفق الاحكام والشروط المبينة او المشار اليها في هذه الاتفاقية .

المادة ٢/٢ تفتح المنظمة في سجلاتها باسم المقرض حسابا للقرض تسجل فيه مقدار القرض ، ويجوز سحب مقدار القرض من حساب القرض وفقا لما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية ، وفي النظام ، على ان يخضع ذلك لحق الالغاء او حق التوقف عن الدفع ، وفقا لما هو مبين في هذه الاتفاقية ، وفي النظام .

المادة ٣/٢ يجوز للمقرض ان يسحب المبالغ التالية من حساب القرض ، ضمن الحدود المبينة في هذه الاتفاقية وفي النظام ، الا اذا وافقت المنظمة على خلاف ذلك .

( أ ) اية مبالغ صرفت ضمن الحد المعقول ، بعملة اجنبية ثمنا لسلع او مقابل خدمات ضرورية لتنفيذ المشروع .

( ب ) نسبة او نسب مئوية تقرر ، بين الحين والآخر ، بالاتفاق بين المقرض والمنظمة ، مقابل مبالغ معقولة صرفت ضمن الحد المعقول ، ثمن سلع او مقابل خدمات ضرورية لتنفيذ المشروع ولم تذكر فيما تقدم .

( ج ) اية مبالغ يحتاجها المقرض ، لتسديد مدفوعات صرفت بموجب اي من الفقرتين السابقتين ، اذا ما وافقت المنظمة على ذلك .

ويشترط في ذلك ، الا يسحب اي مبلغ مقابل اية مصروفات تحت قبيل اليوم الاول من شهر تشرين الاول سنة ١٩٦٣ .

المادة ٤/٢ يدفع المقرض للمنظمة رسم خدمة بنسبة ثلاثة ارباع الواحد في المئة ( ٧٥٪ ) في السنة على المبلغ المسحوب وغير المسدد من رأس مال القرض ، من وقت لآخر . ويدفع المقرض للمنظمة أيضا رسم خدمة بنفس النسبة على أي التزام تكون للمنظمة قد ارتبطت به ، من حين لآخر ، بالنيابة عن المقرض ولم يسدد ، وفقا للمادة ٢/٤ من النظام .

المادة ٥/٢ تدفع رسوم الخدمة مرة كل ستة اشهر ، وذلك في اليوم الاول من شهر شباط وفي اليوم الاول من شهر آب من كل سنة .

المادة ٦/٢ يسدد المقرض رأس مال القرض على اقساط نصف سنوية يستحق دفعها في اليوم الاول من شهر شباط وفي اليوم الاول من شهر آب ، اعتبارا من اليوم الاول من شهر شباط سنة ١٩٧٤ لغاية اليوم الاول من شهر آب سنة ٢٠١٣ وتكون كل دفعة ، بما فيها الدفعة التي تستحق في اليوم الاول من شهر آب ١٩٨٣ مسلوية لنصف الواحد في المئة من مقدار رأس المال ، اما الدفعات التالية فتكون مبنوية لواحد ونصف في المئة من مقدار رأس المال .

### الفصل الثالث

#### وجوه استعمال حصيلة القرض

المادة ١/٣ يعمل المقرض على استعمال حصيلة القرض في تمويل اثمان السلع ودفع القروض الضرورية لتنفيذ المشروع الموضح في الجدول الملحق بهذه الاتفاقية ، هذا ويتم تقرير وتعيين السلع والقروض التي تمول من حصيلة القرض ، والقواعد والاصول التي تتبع في الحصول على تلك السلع بالاتفاق بين المقرض والمنظمة على ان يجوز اجراء اية تعديلات فيها بالاتفاق بينهما .

#### الفصل الرابع

##### تمهيدات معينة

المادة ١/٤ ( أ ) يعمل المقرض على اتخاذ التدابير لتنفيذ المشروع ، وحمل المؤسسة على ادارة عملها وشؤونها ضمن نطاق قانون وانظمة ترضى بها المنظمة ، وبادارة قادرة تتوفر فيها الكفاءة وترضى بها المنظمة ، متبعة في ذلك اساليب سليمة في النواحي الزراعية والهندسية والمالية .

( ب ) يتخذ المقرض ، او يعمل على اتخاذ ، جميع الاجراءات التي يراها ضرورية ، لتمكين المؤسسة من الاضطلاع بجميع الالتزامات المترتبة عليها بمقتضى اتفاقية المشروع ، ولا يسمح لاية سلطة تابعة له ان تتخذ اي اجراء قد يعيق ، او يتعارض مع اضطلاع المؤسسة بهذه الالتزامات

المادة ٢/٤ ( أ ) يقوم المقرض باعادة اقراض حصيلة القرض او ما يعادل قيمتها الى المؤسسة بموجب شروط ترضى بها المنظمة .

( ب ) يؤمن المقرض ، او يعمل على تأمين ، اية مبالغ اخرى ، خلاف حصيلة القرض ، قد تكون المؤسسة في حاجة اليها لتنفيذ المشروع ، دونما تأخير ، وتؤمن جميع تلك المبالغ وفقا لشروط تكون مرضية للمقرض والمؤسسة والمنظمة .

المادة ٣/٤ ( أ ) يتعاون المقرض والمنظمة تعاونا كليا في سبيل التأكد من تنفيذ غايات القرض . ومن اجل ذلك ، يقدم كل منهما للآخر جميع المعلومات التي يطلبها ، ضمن الحد المعقول ، فيما يتعلق بوضع القرض من الوجهة العامة ، وتشمل المعلومات المفروضة على المقرض تقديمها ، كل ما يتعلق بالاحوال المالية والاقتصادية في بلاد المقرض ، وكذلك بمركز المقرض في ميزان المدفوعات الدولي .

( ب ) يتبادل المقرض والمنظمة ، من وقت لآخر ، وجهات النظر ، عن طريق ممثلهم ، فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بغايات القرض او ادارته وتنفيذه ويقوم المقرض بتبليغ المنظمة في الحال اية حالة تعارض ، او قد تتعارض ، مع تنفيذ غايات القرض او ادارته وتنفيذه .

( ج ) يهيئ المقرض جميع الفرص المعقولة لممثلي المنظمة المعتمدين لزيارة اي جزء من بلاد المقرض لاية غايات تتماق بالقرض :

المادة ٤/٤ يسدد رأس مال القرض ، ورسوم الخدمة المستحقة عليه ، دون ان يقطع منها او يترتب عليها اي نوع من الضرائب المفروضة بموجب تشاريح المقرض او اية تشاريح نافذة المفعول في بلاده .

المادة ٥/٤ لا تخضع هذه الاتفاقية او اتفاقية المشروع لاية ضرائب مفروضة بموجب تشاريح المقرض او اية تشاريح نافذة المفعول في بلاده او فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيتين او تبادل تسليمها او تسجيلها :

هذا من المأهول



## الفصل الخامس

## مخلفات المنظمة

- المادة ١/٥ (١) اذا حدثت اية حالة من الحالات المبينة في البند (أ) او البند (ج) من المادة ٢/٥ من النظام ، ودام بقاء تلك الحالة مدة ثلاثين يوما او (٢) اذا حدثت اية حالة من الحالات المبينة او المشار اليها في البند (ب) او البند (ر) من المادة ٢/٥ من النظام ودام بقاء تلك الحالة مدة ستين يوما بعد تبليغ اعلان بذلك من المنظمة للمقرض فعندئذ يجوز للمنظمة ، في اي وقت تال ، وبمحض اختيارها ان تصرح بان راس المال غير المسدد من القرى قد اصبح مستحقا ، وواجب الاداء في الحال . وعندئذ صدور هذا التصريح يصبح راس المال المشار اليه مستحقا وواجب الاداء في الحال بغض النظر عن اي نص ورد في هذه الاتفاقية يقضي بخلاف ذلك .
- (٢) تحقيقا للغايات المقصودة في البند (ر) من المادة ٢/٥ من النظام ، تعتبر الحالات الاضافية التالية من الحالات المشار اليها في البند المذكور :
- (أ) اذا فشلت المؤسسة في الاضطلاع باي التزام من الالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاقية المشروع و.
- (ب) اذا قام المقرض باتخاذ اي اجراء لحل او الغاء المؤسسة ، او توقيف اعمالها دون اخذ موافقة المنظمة وقبل ان ينتهي العمل باتفاقية المشروع وفقا للشروط المقررة فيها .

## الفصل السادس

## تاريخ نفاذ الاتفاقية وانتهاء اجها

- المادة ١/٦ تعتبر الحالات التالية كشروط اضافية لتنفيذ هذه الاتفاقية ضمن المعنى المقصود من البند (ب) من المادة ١/٨ من النظام
- (أ) ان يكون تنفيذ وتبادل تسليم اتفاقية المشروع بالنيابة عن المؤسسة قد اقر وتم من قبل جميع الجهات الحكومية الضرورية
- (ب) ان تكون الشروط التي يعاد بموجبها اقراض حصيلة القرض ، او ما يعادلها ، وفقا للمادة ٣/٢ ، من اتفاقية المشروع ، قد قبلت ، وتم الاتفاق عليها بين المؤسسة والمقرض .
- المادة ٢/٦ تعتبر الحالات التالية كحالات اضافية يجب ان تبلغ للمنظمة ضمن المعنى المقصود من البند (ب) من المادة ٢/٨ من النظام .
- (أ) ان اتفاقية المشروع قد اعتمدت من قبل المؤسسة وابرمت حسب الاصول ووقعت وجرى تسليمها نيابة عن المؤسسة ، وانها تولف التزاما ترتبط به وفقا لشروط احكام الاتفاقية .
- (ب) ان الاتفاقية المتعلقة باعادة الاقراض المشار اليها في البند (١) من المادة ٢/٤ من هذه الاتفاقية قد اصبحت نافذة المفعول وملزمة للمقرض والمؤسسة .
- المادة ٣/٦ يحدد موعد مدها تسعون يوما من تاريخ هذه الاتفاقية تنفيذا للغايات المقصودة من المادة ٤/٨ من النظام .
- المادة ٤/٦ تنتهي الالتزامات المترتبة على المقرض فيما يتعلق بالمشروع حال انتهاء اتفاقية المشروع وفقا للشروط والاحكام الواردة فيها .

## الفصل السابع

## متفرقات

- المادة ١/٧ يعتبر اليوم الثلاثين من شهر حزيران ١٩٦٦ ، او اي تاريخ قد يتم الاتفاق عليه بين الحين والآخر ، بين المقرض والمنظمة ، التاريخ الذي يعلق فيه القرض .
- المادة ٢/٧ تعين العناوين التالية ايفاء بالغاية المقصودة من المادة ١/٧ من النظام .
- عنوان المقرض البريدي - مجلس الاعمار الاردني - ص.ب ٥٥٥ - عمان - الاردن
- العنوان السبري - جودب - عمان
- عنوان المنظمة البريدي - منظمة الائتماء الدولية واشنتن ، مقاطعة كولومبيا ، الولايات المتحدة الاميركية .
- عنوان المنظمة البري - انديفس - واشنتن ، دي سي .
- المادة ٣/٧ يسمى نائب رئيس مجلس الاعمار الاردني او الامين العام لمجلس الاعمار الاردني التابع للمقرض ، ايفاء بالغايات المقصودة من المادة ٣/٧ من النظام .
- واشعارا بذلك ، وقع الفرقاء على هذه الاتفاقية ، بواسطة ممثلهم المفوضين حسب الاصول وتبادلوا تسليمها في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة الاميركية في اليوم والسنة المشار اليهما اعلاه .
- عن منظمة الائتماء الدولية
- نائب الرئيس
- اس . جي . بارك ناي
- عن المملكة الاردنية الهاشمية
- الممثل المعتمد
- سعد جمعه

## جدول

## وصف المشروع

- ان هذا المشروع ، وهو جزء من برنامج الاقراض التي تسير عليه المؤسسة من اجل الائتماء الزراعي واطراد التوسع في الانتاج الزراعي ، ينطوي على دعم الاموال المتوفرة للمؤسسة ، واستعمال المؤسسة تلك الاموال الاضافية مع الاموال الاخرى المتيسرة لديها لاقراضها في سبيل زيادة الانتاج الزراعي ، اما اهداف المشروع فهي كما يلي :
- (أ) تقدم المؤسسة قروضا تبلغ في مجموعها ما يعادل اربعة ملايين ونصف المليون دولار (اي مليون وستماية الف دينار اردني) للغايات التالية :-
- ١ - اصلاح الاراضي واعمارها .
  - ٢ - غرس الاشجار المثمرة .
  - ٣ - تطوير وتحسين مصادر الري في المزارع
  - ٤ - الآلات الزراعية .
  - ٥ - المساكن
  - ٦ - ابنية المزارع ، وتجهيزات التخزين .
  - ٧ - تطوير واتمام مزارع منطقة الغور الشرقية .
  - ٨ - اية غاية اخرى قد يتفق عليها ، من وقت لآخر ، بين المؤسسة والمنظمة .
- وتؤخذ الاموال التي تفرض للمزارعين للاعمال الزراعية والغايات المدرجة اعلاه ، لا من حصيلة القرض فحسب ، بل من عمليات المؤسسة ومن الاموال التي يسرها المقرض للمؤسسة ، او من اية مصادر اخرى .
- (ب) تقوم المؤسسة بتحسين جهازها وموظفيها والاصول التي تتبعها في اعمالها بما في ذلك استخدام الخبراء الفنيين لهذه الغاية وتقديم الارشاد للمزارعين الذين اخذوا قروضا منها لمساعدتهم في استغلال القروض التي تعطى لهم استفلا فاعالا .

كتاب من الاموال



## اتفاقية

## مشروع الاقتراض الزراعي

المعقودة بين مؤسسة الاقتراض الزراعي ومنظمة الائحة الدولية

في اليوم الثاني عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٦٣

## اتفاقية المشروع

وقعت هذه الاتفاقية في اليوم الثاني عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٦٣ بين مؤسسة الاقتراض الزراعي (ويشار اليها فيما يلي بالمؤسسة) ومنظمة الائحة الدولية (ويشار اليها فيما يلي بالمنظمة)

بما ان المنظمة قد وافقت في اتفاقية القرض الائحائي المعقودة في التاريخ ذاته ، بينها وبين المملكة الاردنية الهاشمية (ويشار اليها فيما يلي بالمقرض) على ان تقدم المنظمة للمقرض قرضا للائحة بعمولات مختلفة تعادل قيمتها ثلاثة ملايين دولار (٣,٠٠٠,٠٠٠) وفقا للاحكام والشروط الواردة في اتفاقية الاقتراض شريطة ان توافق المؤسسة على الاضطلاع بالتزامات معينة تجاه المنظمة على النحو المبين فيما يلي من هذه الاتفاقية .

وبما ان المؤسسة قد وافقت ، في مقابل عقد هذه الاتفاقية مع المنظمة ، على تنفيذ الالتزامات المذكورة فيما يلي من هذه الاتفاقية .

لذلك تم الاتفاق بين الفرقاء الموقعين على هذه الاتفاقية على ما يلي . -

## الفصل الاول

## تعريف اصطلاحات

المادة ١ - (١) يكون للكلمات والالفاظ الواردة في هذه الاتفاقية نفس المعاني المخصصة لها في اتفاقية الاقتراض وفي النظام ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

## الفصل الثاني

## تعهدات خاصة بالمؤسسة

المادة ٢ - (١) (أ) تقوم المؤسسة بتنفيذ المشروع بكل مهارة وكفاءة وتقوم ، في جميع الاحوال ، بتنظيم شؤونها وادارة اعمالها وتحافظ على مستواها في النواحي الزراعية والمهندسية والمالية حسب اصول سليمة وتحت اشراف ادارة ذات خبرة وكفاءة ترضى بها المنظمة وتتولى الاضطلاع بالاعمال والواجبات التنفيذية المقررة في قانون المؤسسة ولظامها ويساعدها ، في سياق نفاذ هذا المشروع ، مستشارون ترضى بهم المنظمة .

(ب) توافق المؤسسة على تزويد المنظمة بما تطلبه من المعلومات ضمن الحد المعقول ، بشأن اي قرض يتجاوز في مجموعة ، او قروض تتجاوز في مجموعها ، ما يعادل المائة الف دولار ، مما تنوي المؤسسة اقتراضه من حصيلة القرض ، لاي مشروع واحد ، سواء اكان هذا المشروع للري او لتخزين المنتجات الزراعية ، وتوافق المؤسسة ايضا على عدم اصدار اي قرض كهذا الا بعد اخذ موافقة المنظمة .

(ج) تقوم المؤسسة باعداد البيانات المالية ( كالميزانية العامة وحساب الارباح والخسائر ) على وجه ترضى به المنظمة ، وتعمل المؤسسة على تصديق هذه البيانات سنويا من محاسب (مدقق حسابات) خارجي ترضى به المنظمة ، وتزود المنظمة بنسخ مصدقة عن هذه البيانات ومن تقرير المحاسب ، موقعة منه ، حال اعداد هذه البيانات ، وفي خلال مدة لا تتجاوز الاربعة اشهر من انتهاء السنة المالية للمؤسسة .

المادة ٢ - (٢) تقوم المؤسسة بتسليف حصيلة القرض ، او ما يعادلها لاغراض زراعية كقروض او اقساط قروض خاضعة لاحكام وشروط ترضى بها المنظمة ، على ان تحصل المؤسسة عند الاقتراض على حقوق كافية لضمان وتأمين مصالحها ومصالح المقرض .

المادة ٢ - (٣) تعمل المؤسسة على تامين الاستفادة بجميع السلع التي تشتريها والخدمات التي تؤديها بحصيلة القرض كلياً او جزئياً ، داخل بلاد المقرض دون سواها ، في سياق تنفيذ المشروع ، ما لم يتم الاتفاق بين المنظمة والمؤسسة على خلاف ذلك .

المادة ٢ - (٤) تحفظ المؤسسة ، او تعمل على حفظ ، سجلات وافية تبين السلع التي تشتريها والخدمات التي تؤديها من حصيلة القرض ، وتوضح وجوه استعمالها في المشروع ، ومدى تقدم المشروع ( بما في ذلك التكاليف ) وتظهر جميع المعاملات المالية المتعلقة بالمشروع القائمة بين المؤسسة والمقرض وعمليات المؤسسة ، ووضعها المالي ، حسب اصول محاسبية سليمة تتبع باستمرار ، كما تفسح المؤسسة المجال لممثلي المنظمة للكشف على المشروع والسلع الممولة من حصيلة القرض وجميع الآلات والمزارع والانشاءات والممتلكات والمعدات المشتراة بقروض اصدرتها المؤسسة واية سجلات او وثائق لها علاقة او صلة بها .

هكذا من المأهول



المادة ٢ - (٥) تزود المؤسسة المنظمة بجميع المعلومات التي قد تطلب تزويدها بها ، ضمن الحد المعقول ، فيما يتعلق بالوجوه التي صرفت فيها حصيلة القرض والسلع المشتراه والخدمات المؤداة من تلك الحصيلة فيما يتعلق بالمشروع وإدارة المؤسسة والعمليات التي تضطلع بها ووضعها المالي .

المادة ٢ - (٦) (أ) تتعاون المؤسسة والمنظمة تعاونا كلياً في سبيل التأكد من تحقيق غايات القرض ومن أجل ذلك تزود كل منها الأخرى ، بجميع المعلومات التي قد تطلبها ، ضمن الحد المعقول .

(ب) تتبادل المؤسسة والمنظمة بين الحين والآخر ، عن طريق ممثليها وجهات النظر حول المسائل المتعلقة بغايات القرض ، وتقوم المؤسسة بإشعار المنظمة حال نشو حالة قد تعيق ، أو تهدد بإعاقة ، تحقيق غايات القرض أو اضطلاع المؤسسة بالالتزامات المترتبة عليها بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب اتفاقية الاقتراض .

المادة ٢ - (٧) تتقاضى المؤسسة في جميع الاوقات فائدة بنسبة تمكثها .

(أ) من تغطية جميع نفقاتها ومصاريفها العادية بما في ذلك الضرائب ، اذا وجدت ، وفوائد المبالغ المستقرضة .

(ب) من الاحتفاظ باحتياطي خاص مقابل القروض السيئة أو المشكوك فيها .

(ج) تجميع احتياطي عام واف .

المادة ٢ - (٨) (أ) تؤمن المؤسسة ، أو تعمل على تأمين السلع التي تستوردها وتمولها من حصيلة القرض لدى شركات تأمين مسؤولة ، على أن يشمل هذا التأمين نقل السلع في البواخر ، وفي أثناء عبورها بالترانسيت والخطار الأخرى الناجمة عن شراء السلع واستيرادها إلى بلاد المقرض وتسليمها إلى موقع المشروع وتكون قيمة التأمين متفقة والأصول التجارية السليمة ، وبدفع هذا التأمين بالعملة التي يدفع بها ثمن السلع المؤمنة أو بعملة سهلة التحويل .

ب- تؤمن المؤسسة أو تعمل على التأمين ضد هذه الخطار لدى شركات تأمين موثوقة وبمبالغ تنفق والأصول التجارية السليمة .

المادة ٢ - (٩) لا يجوز للمؤسسة أن تستدين أي قرض تتجاوز مدته السنة من تاريخ اقتراضه إلا بعد نيل موافقة المنظمة .

### الفصل الثالث

#### تاريخ التنفيذ والالتزام

المادة ٣ - (١) تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ التنفيذ ، وإذا ما فسخت المنظمة اتفاقية الاقتراض بموجب المادة ٨ (٤) من النظام ، وجب عليها أن تشعر المؤسسة بذلك في الحال وعند إعطاء هذا الإشعار ، ينتهي حكم هذه الاتفاقية ، وجميع الالتزامات المترتبة على الفرقاء الموقعين عليها ، في الحال .

المادة ٣ - (٢) إذا أتمت المؤسسة ، أو عسلاً ما تم ، تسديد كامل رأس مال القرض المقرض وفقاً للاتفاقية المفودة بينها بموجب المادة ٤ - ٢ - (١) من اتفاقية الاقتراض ينتهي حكم هذه الاتفاقية ، وجميع الالتزامات المترتبة على المؤسسة بموجبها ، في الحال .

### الفصل الرابع

#### نصوص متفرقة

المادة ٤ - (١) كل إشعار أو طلب توجب إعطاؤه أو تسمح بإعطائه هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية موضوعية بين الفرقاء المشمولين بهذه الاتفاقية يجب أن يوجه أو يعطى كتابة .

وكل إشعار أو طلب كهذا يعتبر بأنه أعطي بوجه صحيح إذا ما تم تسليمه باليد أو أرسل بالبريد أو بالبرق إلى الجهة التي توجب الاتفاقية إعطاؤه أو تسمح بإعطائه إليه على عنوانه المبين أدناه أو على أي عنوان آخر يكون ذلك الفريق قد إبلاغه إلى الفريق معطى الإشعار أو مقدم الطلب أما العناوين المعنية للتبليغ فهي كما يلي : -

(أ) عنوان المؤسسة البريدي : -

مؤسسة الاقتراض الزراعي ص.ب ٧٧ عمان - الأردن

عنوان المؤسسة البرقي : -

مؤسسة الاقتراض الزراعي - عمان

(ب) عنوان المنظمة البريدي : -

منظمة الائتماء الدولي - شارع ١٨١٨ هـ ، واشنطن ٢٥ د.س ، الولايات المتحدة الاميركية

عنوان المنظمة البرقي : -

انديفيس ، واشنطن دي . سي .

المادة ٤ - (٢) حينما توجب هذه الاتفاقية اتخاذ أي إجراء أو التوقيع على اية وثيقة ، يجوز اتخاذ ذلك الإجراء أو التوقيع على تلك الوثيقة بالنيابة عن المؤسسة من قبل مديرها العام أو أي شخص أو اشخاص يسميه أو يسميهم كتابة :

المادة ٤ - (٣) تزود المؤسسة المنظمة ببينة كافية تثبت صلاحية الشخص أو الاشخاص المفوضين باتخاذ الاجراءات أو التوقيع على الوثائق التي تقضي هذه الاتفاقية باتخاذها أو توقيعها ، وبتمودج مصدق لتوقيع كل من هؤلاء الاشخاص :

المادة ٤ - (٤) يجوز توقيع هذه الاتفاقية على عدة نسخ تعتبر كل منها صحيحة كالتسوية الأصلية وكوثيقة واحدة . وإشعاراً بذلك وقع الفرقاء على هذه الاتفاقية كل بواسطة ممثليهم المعتمدين بذلك وتبادلوها تسليمها في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة الاميركية في اليوم والسنة المشار إليها أعلاه .

عن مؤسسة الاقتراض الزراعي

الممثل المعتمد

سعد جمعه

عن منظمة الائتماء الدولية

نائب الرئيس

اس . جي . بارك ناپ

هكذا من الأشهر



## الكتب الملحقه بالاتفاقيتين

اتفاقية الاقتراض - (مشروع الاقتراض الزراعي)

المعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية ، ومنظمة الائتماء الدولية في اليوم الثاني عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٦٣

١٩٦٣/١٢/١٢

منظمة الائتماء الدولية

شارع ١٨١٨ هـ / ش / غ

واشنطن ٢٥ / د . سي

المبحث - مشروع الاقتراض الزراعي - المسائل التنظيمية

حضرات السادة :

في سياق المفاوضات التي دارت بيننا حول منح قرض لمشروع الاقتراض الزراعي تناولنا بالبحث عددا من المسائل التنظيمية . والغاية من هذا الكتاب هي ايضاح التعهدات المبينة في اتفاقية الاقتراض وفي اتفاقية المشروع الموقعين في هذا التاريخ وذلك ببيان كل ما توصلنا اليه من اتفاق حول هذه المسائل .

١ - الادارة

فما يتعلق بالالتزام الذي قبل به المقرض والمنصوص عنه في المادة ٤ (١) (أ) من اتفاقية الاقتراض الزراعي الذي تقضي على المقرض بان يعمل على حمل المؤسسة على ادارة اعمالها وشؤونها ضمن نطاق قانون وانظمة ترضى بها المنظمة ، وبادارة قادرة تتوفر بها الكفاءة وترضى بها المنظمة . لقد بحثنا اهمية التأكد من وجوب استمرار في اشغال المراكز العليا في المؤسسة من قبل اشخاص اكتسبوا كفاءة عن طريقة التدريب والخبرة ، وضرورة اتخاذ ترتيبات ملائمة لاستبدال كبار الموظفين ، اذا او كلما دعت الحاجة الى ذلك ، وقد اعطت المؤسسة تعهداً مماثلاً في المادة ٢ ، ١ (أ) من اتفاقية المشروع ، وهي ملزمة ايضاً بموجب المادة ٢ (٥) من اتفاقية المشروع بتزويد المنظمة بمعلومات عن ادارتها .

وقد تم الاتفاق بين الفرقاء الموقعين على اتفاقية الاقتراض واتفاقية المشروع على ان الالتزامات المشار اليها اعلاه تستوجب ابلاغ المنظمة عند حدوث ، او توقع حدوث ، شاغر في وظائف المؤسسة التنفيذية ( وهي حالياً موظفنا المدير العام ونائب المدير العام ) كما توجب على المؤسسة استشارة المنظمة قبل املاء اية وظيفة تشغل من هاتين الوظائفين وكذلك تم الاتفاق على ان المؤسسة تكون قد اوفت بما تقضي به المادة ٤ (١) (أ) من اتفاقية الاقتراض التي تلزم المقرض بان ( يحمل المؤسسة على ادارة اعمالها وشؤونها ضمن نطاق قانون وانظمة ترضى بها المنظمة ، اذا ما ابلغت المؤسسة المنظمة ايسة تعديلات تريد ادخالها على قانون المؤسسة او نظام المؤسسة رقم ١ لسنة ١٩٦٣ قبل ادخال تلك التعديلات بوقت كاف وحصلت على موافقة المنظمة قبل تقديم توصي نهائية بشأن تلك التعديلات .

٢ - المساعدة الفنية - تدريب الموظفين وتوظيفهم

لقد تم الاتفاق على ان الالتزام المرتب على المؤسسة والذي يقضي بسان تدبير شؤونها متبعة اساليب سليمة ، والنواحي الزراعية والمهندسية والمالية ( المادة ٤ (أ) من اتفاق الاقتراض ) يوجب مساعدتها بمستشارين ترضى المنظمة بمؤهلاتهم وعددهم ( المادة ٢ (أ) من اتفاقية المشروع ) كما ان الالتزام الالف الذكر يوجب على المؤسسة اعداد بيانات مالية ترضى بها المنظمة ( المادة ٢ (ج) من اتفاقية المشروع ) وهذا كله يتطلب مسد المؤسسة بالمساعدات الفنية اللازمة الى ان تعزز وتقوى ادارتها وينال موظفوها تدريبا وافيا .

وقد تم الاتفاق على أن يعاد النظر في جهاز المؤسسة الاداري . وما تحتاجه من موظفين وعلى تحديد واجبات ومسؤوليات جميع دوائر المؤسسة وفروعها وموظفيها .

وتم الاتفاق ايضاً على ان ثمة حاجة لاعادة تنظيم نظام واصول المحاسبه على وجه يؤمن الحصول ، دون تأخير ، على المعلومات التي لاغى عنها لأية مراقبة ادارية فعالة . وتأميناً لتنفيذ النواحي العاجلة من هذه الالتزامات ، اتفق على ان تحتفظ المؤسسة لمدة سنة تقريباً بخبير يمددها بالنصح والارشاد ، ويعمل على ادخال طرق واساليب محاسبية محسنة .

وقد قبلنا ايضاً بوجهة النظر القائلة بوجود حاجة لمساعدة فنية ، بالاضافة الى الخبير الالف الذكر ، لمعالجة قضايا الاقتراض الزراعي ، والاساليب والاصول المالية والمصرفية ولتدريب موظفي المؤسسة عليها ، بما في ذلك تقدير قيم القروض عن طريق الكشف على المشاريع ، ووضع خطط للعمل ، ومراقبة الوجهه التي تصرف فيها القروض ، وهذا يتطلب تدريب الموظفين تدريباً داخلياً ونحن نوافق على ان تستمر المؤسسة في الحصول على خدمات خبراء خارجيين طيلة العمل باتفاقية المشروع ، لتحقيقا لهذه الغاية .

وقد بحثنا في التدابير التي اتخذتها المؤسسة في الآونة الاخيرة لتقوية جهاز موظفيها ، كما تناولنا بالبحث ايضاً حاجة المؤسسة الى موظفين اضافيين ، وتم الاتفاق على ضرورة تجنيد موظفين آخرين من ذوي الاختصاص مع التأكيد على ضرورة تدريب هؤلاء الموظفين ، خاصة فيما يتعلق بتقدير قيم القروض ومراقبة وجوه صرفها . واتفقنا ايضاً على ان يساعد هؤلاء في المساعي التي يبذلونها في هذا الصدد عن طريق الاحتفاظ بعدد كاف من الكتبة والجباة . ارجو اثبات موافقتكم على ما تقدم بيانه بالتصديق على هذا الكتاب والاحتفاظ ببعض النسخ لديكم واعادة الاخرى لنا .

عن مؤسسة الاقتراض الزراعي

الممثل المعتمد

سعد جمعة

عن الحكومة الاردنية الهاشمية

الممثل المعتمد

سعد جمعة

معتمد عن منظمة الائتماء الدولية  
اس/الكسندر ستيفنسن

١٩٦٣/١٢/١٢

منظمة الائتماء الدولية

شارع ١٨١٨ هـ / ش / غ

واشنطن ٢٥ / د . سي

الكتاب رقم ٢

المبحث : - العملة التي يسدد فيها القرض

حضرات السادة ،

نشير الى اتفاقية القرض الائتمائي (مشروع القرض الزراعي) المعقودة بيننا ، والى المسادة (٣) - (٢) من النظام المشار اليها فيها ، وعملاً باحكام المادة المذكورة ، نرجو موافقتكم على ما يلي :

١ - علما ما هو مذكور فيما يلي ، يجري دفع رأس مال القرض ، ورسم الخدمة المنصوص عنها في الاتفاقية بعملة المملكة المتحدة في بريطانيا وشمال ايرلندا .

٢ - واذا ما رغبنا ، في اي وقت من الاوقات بان يدفع رأس مال القرض وبديل الخدمة المشار اليها في اي تاريخ من تواريخ الدفع ، يعين فيما بعد ، بعملة مقبولة ، خلاف العملة المعينة في الفقرة (١) (او خلاف العملة التي تعينها الفقرة (٢) هذه) فاننا نبلغ المنظمة اعلاناً كتابياً بذلك ، مبينين نوع تلك العملة ، قبل تاريخ الدفع المشار

هكذا من المثل



- اليه بمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ، ولا تزيد عن خمسة اشهر ، ومن ثم تعتبر تلك العملة منذ تاريخ الانساق المشار اليه انها العملة التي يدفع فيها راس مال القرض ورسم الخدمة .
- ٣ - اذا ما قررت المنظمة ، في اي وقت من الاوقات ، بان العملة التي يتم الدفع بها بموجب هذا الكتاب هي عملة غير مقبولة ، وجب عليها ان تبلغنا ذلك كتابة ، وان تزودنا بقائمة تتضمن العملات المقبولة لديها .
- ٤ - وفي خلال ثلاثين يوما من تاريخ هذا التبليغ تقوم بدورنا بايلاغ المنظمة كتابة العملة التي وقع اختيارنا عليها من هذه القائمة ، والتي سيجري الدفع بها ، واذا ما تخلفنا عن اجراء هذا التبليغ تقوم المنظمة باختيار العملة التي يتم الدفع بها من القائمة المذكورة ، وفي اية حالة من الحالتين ، يتم الدفع بالعملة التي وقع الاختيار عليها اعتبارا من تاريخ الدفع الذي يلي مدة الثلاثين يوما المشار اليها .
- ٥ - اذا ما سميت او اختيرت اية عملة ما ، بموجب الاحكام المتقدم ببيانها ، فان تلك التسمية او ذلك الاختيار يكون غير خاضع لنصوص هذا الكتاب .
- ٦ - ابقاء بالغايات المنصوص عنها في هذا الكتاب ، تعني عبارة ( العملة المقبولة ) اية عملة تتداولها اية بلاد هي عضو في المنظمة ، وتقرر المنظمة في الوقت المعين انها قابلة للتحويل والتبادل بسهولة بعملات اى اعضاء آخرين في المنظمة في سياق قيامها بعملياتها .
- ارجواثبات موافقتكم على ما تقدم بالتصديق على هذا الكتاب والاحتفاظ ببعض النسخ لديكم واعادة الاخرى اليها .
- معتمد عن منظمة الائتماء الدولية  
اس/الكسندر ستيفنسن
- الممثل المعتمد  
سعد جمعة

### كتاب رقم ٣

المبحث : - ميزان ومطلوبات المؤسسة

١٩٦٣/١٢/١٢

منظمة الائتماء الدولية

شارع ١٨١٨ هـ ش / غ

واشنطن ٢٥ / د . سي

حضرات السادة ،

- فيا يتعلق بالقرض المقترح منحه من قبل المنظمة لمشروع الاقراض الزراعي تشهد المؤسسة : -
- ١ - ان ميزانية المؤسسة عن المدة المنتهية في ٣١ آذار سنة ١٩٦٣ التي زودت المنظمة بنسخة عنها ، تبين بدة رأس مال المؤسسة ، والتزاماتها وموجوداتها في ذلك التاريخ وانه لم يطرأ اي تغيير مادي معاكس على وضع المؤسسة المالي منذ ذلك التاريخ .
- ٢ - ان المؤسسة ليست فريقا في اية دعوى كدع او مدعى عليه وليست طرفا في اي نزاع قضائي قد يؤثر في وضعها المالي .
- ٣ - ان المؤسسة غير مرتبطة باية اتفاقية او ملزمة باية التزامات مهما كان نوعها لا تزال قائمة ولم ترتبط بها في سياق اعمالها العادية .

واللهوهم لدينا ان القرض سيعطى بالاستناد الى ما ابديناه اعلاه .

واقبلوا فائق الاحترام

عن مؤسسة الاقراض الزراعي  
توقيع الممثل المعتمد  
سعد جمعة

عن المملكة الاردنية الهاشمية  
توقيع الممثل المعتمد  
سعد جمعة

١٩٦٣/١٢/١٢  
منظمة الائتماء الدولية  
شارع ١٨١٨ هـ ش / غ  
واشنطن ٢٥ / د . سي

### المبحث - مشروع الاقراض الزراعي

#### قائمة باصناف المشاريع التي تمويل بالقروض

حضرات السادة ،

نشير الى المادة ٢ ( ٣ ) والمادة ٣ ( ١ ) من اتفاقية الاقراض ( مشروع الاقراض الزراعي ) المقودة بيننا بذات التاريخ والى المادة ٤ ( ١ ) من نظام الاقراض رقم ( ١ ) الصادر في اليوم الاول من شهر حزيران سنة ١٩٦١ المثبتة في اتفاقية الاقراض .

ونرجو الموافقة . بموجب المادة ٣ ( ١ ) من اتفاقية الاقراض ، على تمويل اصناف المشاريع المثبتة في القائمة المرفقة من حصيلة القرض .

اما بالنسبة للقروض المدرجة في الصنف رقم ٢ من قائمة المشاريع المرفقة فنرجو ابداء موافقتكم ايضا ، بموجب المادة ٢ - ٣ ( ب ) من اتفاقية الاقراض ، على ان تكون المسحوبات من حساب القرض مساوية لتلبي القروض المصروفة من قبل المؤسسة ، الا اذا تم الاتفاق على خلاف ذلك .

ونرجو الموافقة ايضا على ان تكون المسحوبات من حساب القرض على حساب المصروفات ، بالعملة الاردنية بالنسبة للقروض التي تعطى للمزارعين ، اما المسحوبات من حساب القرض بمسوجب هذه الفقرة من هذا الكتاب فتكون بالعملة او العملات التي تختارها المنظمة بين الحين والآخر ، ضمن الحد المعقول ، بموجب المادة ٣ ( ١ ) من نظام الاقراض ، على الوجه الذي عدلت فيه ، ومن اجل اجراء الحسابات الضرورية لتلك الغاية تقرر المنظمة نسبة التبادل في العملات ضمن الحد المعقول .

نرجو اثبات موافقتكم على ما تقدم بتصديق هذا الكتاب والاحتفاظ ببعض النسخ لديكم واعادة الاخرى اليها .

عن المملكة الاردنية الهاشمية  
الممثل المعتمد  
سعد جمعة  
عن مؤسسة الاقراض الزراعي  
الممثل المعتمد  
سعد جمعة

مصدق  
عن منظمة الائتماء الدولية  
اس / الكسندر ستيفنسن

هذا من الأصول



## قائمة باصناف المشاريع

## مشروع قرض زراعي

الصنف	مجموع المبالغ المقررة لكل صنف بالدينار	ماتدفعه منظمة التنمية بالدينار	بالدولار
اولا- المساعدة الفنية والالات الحاسبة	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٧٠٠٠٠
ثانيا- القروض التي تعطى للمزارعين .			
١ - احياء الارض وتحسينها	٤٧٥٠٠٠	٣١٤٠٠٠	٨٨٠٠٠٠
٢ - غرس الاشجار	١٧٥٠٠٠	١١٦٠٠٠	٣٣٠٠٠٠
٣ - تحسين موارد المياه في المزارع	٤٥٠٠٠٠	٢٩٧٠٠٠	٨٣٠٠٠٠
٤ - الاتلات الزراعية	١٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠	١٩٠٠٠٠
٥ - المواشي والاغنام	١٥٠٠٠٠	٩٩٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
٦ - ابنية المزارع والمخازن	٧٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠
٧ - تحسين المزارع في قناة الغور الشرقية	١٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠	١٩٠٠٠٠
ثالثا- رصيد غير مخصص	١٠٥٢٥٠٠٠	١٠٠٠٨٠٠٠	٢٨٤٠٠٠٠
المجموع الكلي	١٠٦٠٠٠٠٠	١٠٠٦٦٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠

## كتاب رقم ٥

١٩٦٣/١٢/١٢

منظمة الائتماء الدولي

شارع ١٨١٨ هـ / ش / غ

واشنطن ٢٥ / د . سي

المبحث - اعادة اقراض القرض للمؤسسة وخطة الاقراض التي تتبعها

حضرات السادة ،

لقد بحثنا في سياق المفاوضات وعلى ضوء طلبات المادة ٢/٤ (أ) من اتفاقية الاقراض والمادتين ٢ - (٢) و ٢ - (٧) من اتفاقية المشروع الشروط التي يعيد المقرض بموجبها اقراض حصيلة القرض للمؤسسة ونسبة الفوائد التي ستقاضيها المؤسسة ، وبحسبنا ايضا في الاصول والاساليب المالية التي تتبعها وخاصة نسبة تحصيلاتها من المبالغ المستحقة لها عن القروض التي آلت اليها منذ تأسيسها وفي قواعد واصول الاقراض التي تتبعها .

## ١ - اعادة الاقراض

بالاشارة الى المادة ٤ - ٢ (أ) من اتفاقية الاقراض الائتمائي ، المعقودة بين المقرض ومنظمة الائتماء الدولية ، نود ان نؤكد لكم بان المقرض سيضع حصيلة القرض او ما يعادل قيمتها تحت تصرف المؤسسة حسب الشروط التالية :-  
أ - الفائدة ٣ ٪ في السنة .

ب - مدة استهلاك القرض - عشر سنوات بعد مهلة عشرة سنوات ( تدفع فيها الفائدة فقط ) يجوز تعديل الشروط بين الحين والآخر بالاتفاق بين المقرض والمنظمة .

## ٢ - خطة الاقراض .

ونوافق ايضا على ان تمنح المؤسسة قروضها للمزارعين بفائدة لا تقل نسبتها عن ١ / ٥ ٪ في السنة وللاتحاد التعاوني المركزي بفائدة لا تقل نسبتها عن ٢ ٪ في السنة ، ومضى رفعت مؤسسات الاقراض الاخرى في الاردن نسبة الفائدة التي تتقاضاها فان المؤسسة تعيد النظر في الفائدة وترفع نسبتها بالاتفاق مع منطقة الائتماء الدولية وعلى كل حال تعيد المؤسسة النظر في نسبة الفائدة بين الحسين والآخر للتأكد من الوفاء بالتعهد المترتب عليها في المادة ٢ (٧) من اتفاقية المشروع .

وتوافق المؤسسة على اثناء احتياطي خاص لتغطية الديون السيئة والديون المشكوك فيها وتخصيص الفائض بعد تغطية الالتزامات للاحتياطي الخاص الى ان يبلغ ( ١٥ ٪ ) من القروض التي لدى المزارعين ثم تحتفظ بهذا الاحتياطي بذات المستوى ، وتوافق المؤسسة ايضا على نقل ما يزيد عن هذه النسبة الى حساب الاحتياطي العام .

وقد تم الاتفاق ايضا على بذل كل جهد لتحسين نسبة التحصيل ، بما في ذلك القروض التي صرفت قبل اعادة تنظيم المؤسسة على ان تتخذ للمؤسسة اجراءات فعالة بهذا الصدد بما في ذلك فرض عقوبة على المقرضين الذين يتخلفون عن الدفع بمعدل ١ ٪ وبيع الاموال المرهونة عند الضرورة في سبيل تحصيل القروض المتأخرة .

ومن المفهوم ان المقرض سيؤيد المؤسسة في اتباع هذه الخطة .

## ٣ - اصول وقواعد الاقراض .

ستجري عمليات الاقراض بموجب الاصول العامة المقررة في انظمتها وقواعد الاقراض التي تتبعها على ان تنجح هذه الانظمة والقواعد كلما استوجب الامر لجعلها متفقة والنقاط الرئيسية لخطة الاقراض التي تم بحثها بين المنظمة والمقرض والمؤسسة .

١ - يجري تنظيم طلبات القروض بعد اجراء دراسة دقيقة للمشروع ، تتضمن وضع خطة للعمل ، وميزانية وتقدير لايراد المشروع ، والاستثمار وتتوقف طبيعة هذه الدراسة على نوع القرض المطلوب . وعند تحضير هذه الاقتراحات تعطى المؤسسة للمساعدة حينما تقضي الضرورة ، من قبل المصالح الفنية التابعة للدوائر الحكومية او المؤسسات المستقلة بما في ذلك مصلحة الارشاد الريفي وسلطة المياه المركزية وسلطة قناة الغور الشرقية .

٢ - تستعين المؤسسة في الاهتمام بتأمين القروض وتعمل على تنفيذ التأمينات المنصوص عنها في انظمتها ، بيد انها ستعطي اهتمام خاص للعائدات والنتائج المالية والاقتصادية المتوقعة من عملياتها .

هكذا من الشاهل



٣ - تعلى القروض على اقساط ويجوز منح سلفات اولية للمقترضين ، اما الاقساط التالية فتدفع بناء على بيانات تحريرية بالثقات المصروفة ، او شهادات يجري اعدادها بعد اجراء الكشف والتفتيش الموضوعي من قبل المؤسسة او وكلائها والد ، من مدى التقدم في تنفيذ المشروع .

٤ - تصدر المؤسسة القروض بمقادير تمكن مقترضها من اكمال مشاريعهم المصدقة دون الاضطرار للاقتراض من مصادر اخرى ولا يكون هنالك اي حد اعلى لهذه القروض بل تخضع بطبيعة الحال لتقدير المؤسسة لحاجة المقرض وقدرته على التسديد .

٥ - يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد اجل القرض الديون المترتبة على المقرض ، وقدرته المقرض على التسديد ، ومدى الانتفاع من المشروع الذي يستعمل له القرض ، وتمنح مهلة معقولة للمقرض قبل البدء في تسديد رأس المال حينما اقتضى الامر .

وتتعهد المؤسسة ان تستعمل حصيلة الاموال التي تحصلها من القروض التي اصدرتها من القرض المعطى من صندوق منظمة الائماء الدولية والتي لا تلزم لتسديد قرض المنظمة المعطى لها من قبل المقرض ، في منح قروض زراعية اخرى .

نرجو اثبات موافقتكم على ما تقدم بتصديق هذا الكتاب والاحضاط ببعض النسخ لديكمس وإعادة النسخ الاخرى اليانا .  
واقبلوا فائق الاحترام

عن مؤسسة الاقراض الزراعي	عن المملكة الاردنية الهاشمية
الممثل المعتمد	الممثل المعتمد
سعد جمعه	سعد جمعه
مصدق	
ادارة الائماء الدولية	
ا س / الكسندر ستيفنسن	

## قرار رقم (٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بموجب كتابه المؤرخ ١٦/١٢/١٩٦٣ رقم ٩٦٣/١٢/٣/٢٩ ١٦٨٢٥٠/٧/٣/٢٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نصوص قانون استملاك الأراضي للمشاريع العامة رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ وبيان ما اذا كان استملاك الأراضي الاميرية النائدة للأفراد والموقوفة وقف تخصيصات استملاكها مطلقا بمقتضى البند (أ) من الفقرة الاولى من هذا القانون يشمل الرسوم والاعشار الموقوفة ام لا وبقرض انه يشملها هل ان المنشيء هو الملزم بدفع التعويض عنها لدائرة الاوقاف ام صاحب الأرض ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية الموجه لرئاسة الوزراء بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٣ - والاستفتاء المرفق به يتبين لنا ان محكمة التمييز كانت اصدرت حكما بتاريخ ١١/٣/١٩٦٣ ورقم ٣٢٨ قررت فيه ان استملاك الارض الموقوفة وقف تخصيصات استملاكها مطلقا يعتبر شاملا لسلطة الوقف في الاعشار والرسوم للترتبة على الشخص المتصرف بالارض وان المنشيء هو الملزم بالتعويض على دائرة الاوقاف على حقها الملحقون .

وحيث ان هذا الحكم فيه التفسير المطلوب فان الديوان يرى ان تفسير نصوص قانون استملاك الأراضي للمشاريع العامة من هذه الجهة خارج عن دائرة اختصاصه عملا بالفقرة الاولى من المادة ١٢٣ من الدستور التي نصت على ان للديوان الخاص حق تفسير نص اي قانون لم تكن المحاكم قد فسرتة .  
هذا ما نقرره في الطلب المعروض علينا .

١٩٦٣/١٢/٢٢

عضو مندوب وزارة	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
الداخلية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
وكيل الداخلية	لرئاسة الوزراء	عبد الرحيم الواكد	نجيب الرشدان	موسى الساكت
محمد العروطي	شكري المهتدي			

## اعلان

صادر عن رئيس الوزراء

عملا بالمادة (٥٧) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ أعلن بأن المرشح السيد حافظ الحمدالله قد فاز بالمقعد الشاغر في مجلس النواب / قضاء طولكرم في الانتخابات الفرعية الجارية يوم السبت الواقع في ١١/١/١٩٦٤ .

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصر

## اعلان

ببطلان قانون مؤقت صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٢ قانون معدل لقانون الخدمة المدنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٦٣٠) تاريخ ١٦/٨/١٩٦٢ بسبب دمج ما ورد فيه في صلب قانون الخدمة المدنية رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٣ ، فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٠٨) تاريخ ١/١/١٩٦٤ المتضمن اعلان بطلان القانون المبحوث عنه .

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصر

١٩٦٤/١/١